



بسم الله الرحمن الرحيم

أبجد فنه من عوائد سائنة وفوائد بالغة مترجمة لهداية الوري الى لوار المدي نفها المتعوز من شر الغنى محمد بن يحيى ابن
استاذنا العالم مولانا محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الكليم حال الاشتغال بقرارة اسما سنية الزاوية على الرضا العظيمة راجين
انحلال الانصاف واهل عن الاعتات قوله صرح الدراية يمكن ان يقال ان المعنى صرح دراية ونسبة الصصح
الى العلية سبالة قوله وان كرسا بقا الخ هذا من المسامحت ومهل كلام الشاعرا في الفصح ابسطي وان يكون سابقا
يدل عليه تظيعة على افاده عمدة الادب ارج لا يدرك كل مستفعل ومضف فاعلم بطري خاصا مستفعل اصغر فاعلمن هـ وان يكن
متفاعل سابقا فاعلمن في كل ما مستفعل ومضف فاعلمن قوله الكاشع الكاشع ما بين اتمامه الى المضاعف اعلمن يقول طوي غانا
من كشيته اطلعت كذا قيل قوله للفرقان يمكن ان يراد به بالفرق بين الحق والباطل قوله به علم الكلي كذا قال السيد
الزام كان المراد بالعلم المتجدد علم تحقيق كلفه مستأنف ولا مرتبة في انه لا يكون فردا لا لكلي فاستنبط منه ان العلم المتجدد هو العلم الكلي
ولذا زاد المحشي روح في الكلي وليس غرض من توجيهات أي كما وهم وما قبل من انه لو كان المراد بالعلم المتجدد العلم الكلي فلا حاجة لادراج
العلم بصوري الى قوله تحقيق بل فرغ منه بل يخرج من الكلي فانه ليس بكلي فبذلك ما هو من اشارة الانكشاف ليس العلم شخصيا سور كانه
علا حصولها او حضورها وليس الامر الكلي في حصولها الا القدر المشترك بين الصور الخاصة التي هي علوم حصولية فكذا لا
المشترك بين علوم بصورية كمال في الفارق بينهما تدبر قوله كما تلوح من الاشارات فان في اشارات الشيخ يوصي الى اليان
البعديّة الذاتية هي التي بها ينتفع وجود البعد بدون اهل سواد كان اقبل علمه تامة للبعد او ناقصة ويمكن ان يرتبط هذا القول
بقوله يراد أي كما تلوح منه الارادة من الاشارات اي الاشارات لمصنفها ليس لادراج حيث يتفقا على اخراج بصوري هو ما مر
باجل حصوله القديم ولا يتجددان يراد بالاشارات الى الاطلاع انما عبر عنها الصغائر ثم اعلم ان نسب الي العلم اذ لم يدع
ويجوز في بعض من اقبل ان هذه البعديّة الذاتية لا توجد في بعدية جزاء الزمان ليس به يوم من الارض فليس بعض الاخبار يراد به

م
و
ن
ج
هـ

فيكون المقدم متأخر المتأخر متقدما فالقديم كان من الماضي فالتقدم ما هو اقرب منه ثم وثم وان كان هو من المستقبل
فما هو اقرب منه يكون اقدم ثم وثم وعلى الثاني فالزمان في الواقع لا يتجدد وبعضه متعق ولبعضه متوقع ولا جزاء تقدمه وتأخر الزمان
فعدم وجود الماضي منه في الواقع المستقبلي معدوم في الواقع فلا يكون الزمان متصلا لان الاتصال لوحد وجود متصل ولا متصل
لوحد وجود مع انفصال بعض الاجزاء في الواقع وعلى الثالث فظاهر ان الزمان لا يكون متصلا فان الاتصال لوحد الوجود ولا
وجود مع وبالمجمل ان الزمان لو كان موجودا في الواقع بدون التجدد فلا تقدم ولا تأخر زمانا بين اجزائه والافليس له حقيقة متصلة
وهذا كلى حتى وقد افاده المحققون ايضا واذا وجبت تأخير المتقدمين فنقول ان تعريف البعدية الذاتية هي بعدية بها يمنع
وجود البعدية بان القبل يقتضي ان يكون القبل عليه للبعدية اقضية وليس على اجزاء الزمان علاقة احلية كما مر في المقدمة
الاولى فليس هناك بعدية ذاتية واما خطر في خاطرهم لو تم لدل على ان البعدية للقبل بان نقول هو لكن وجوده صبح هذا اليوم بدون
سبب لان عدم الاتصال مع اثبات فصا للبعدية وذهابا عن الخالف واحتمال ان اردتم بالقبض الزمان ما هو متصل
الكم المتصل فنقول انه لا يعدم اصلا لو امكن وجوده لسار بدون الصبح فلا نسلم الملازمة وان اردتم بالاتصال لوحد وجوده فنقول
ان الاتصال بهذا المعنى ثابت للزمان على تقدير القول بانه موجود في الواقع سواء على هذا التقدير لا بعد ولا قبل ولا تقدم ولا
تاخر لا الرتبة ولا الكلام لنا فيه ولا تحقيق القبل لمعد والمتقدم والمتأخر على نحو يتكلم فيه الا اننا اخبرنا ان بعضه موجود في الواقع وبعضه
معدوم فيه فخرج فلا اتصال كما قدم في المقدمة الثانية فتخرج بطلان الثاني في تدبر قوله واما اكتفى في نفي الديدان الخ
الديدان العادة كذا قال في النهاية منها للظن والمانع للجاز ولا هو مقصود على السماع بل كفي فيه وجود العلاقة على ما
المتأخر كما هو صرح في المسلم وغيره فمضى قوله واما اكتفى المصنف في نفي هذه الطريقة أي طريقة تصور كذا في القبل على الاول اى كذا
حيث قال ولا يعلم حضوره لا يكون بحدوث الصورة احالة الخ فلا يرد ما قيل ثم ان لفظة الديدان لا تعني له في هذا المقام اصلا لانه
في اللفظة العادة فيكون معنى قوله انما اكتفى في نفي الديدان انما اكتفى في نفي العادة وبهذه الفاظ ليس تحتها معان محصلة انتهى قوله
لا ينافي الخ افيدان تخصيص الشيء في الاسم وان كان لا ينافي التخصيص في الاصل لان التخصيص في الاسم لا يستلزم التخصيص
في الاصل ايضا فيجوز ان يوجد التخصيص في الاصل فيكون لا يوجد فلا يثبت التخصيص في الاصل اى المحصولي الاحاد وهذا مقام
تعيين المقسم فلم يحصل هذا الايراد وغيره من دفع ما قيل من انه ساقط ووجهه لسقوط ظاهره فما لا يعقل ثم ما قيل مع ان تخصيص الشيء
في الاسم من حيث هو كذلك من ان التخصيص قطعاً انتهى فحينئذ ان هذا ما يرد على ما يفيد بالاغراض عن قول المصنف
ولان كان لا ينافي الخ بكلمته ان الوصلية فانما انا صرحا على ان الكلام بعد التمثل ولو قال في كل المقام ان هذا ايراد على كلام
المعنى في اياه قوله مع ان تخصيصه فان هذا العنوان قال على ايراد ثان وليس قبله ذكر ايراد على كلام المعنى صلا فقال
قوله ليس تخصيص التخصيص العلم بالمعجزة توحيه ان المهر وب عنه التخصيص من حيث ما هو مرة بعد اخرى من حيث اللفظ لا
مرة بعد اخرى من حيث المعنى والظاهر منها انما هو تخصيص واحد لفظا وهو بالتجديد وهذا ما لا يرب عنه المعنى في دفعه بويده ما افاده
بحر العلوم من حيث قال تعدد التخصيص ووجهه بيان على تعدد التخصيص ووجهه واحد وهو تخصيصه من حيث واحد وهو قوله بالتجديد
لكن ادى سوى الديدان انتهى ما قيل من ان المهر وب عنه التخصيص مرة بعد اخرى سواء كان من حيث اللفظ او من حيث

من حيث اللفظ او من حيث

المعنى والاختصاص مرة واحدة فهو ليس شىء في ذاته سدا لاداءه اصله سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى
لا يلزم تخصيصه بعد اخرى بل لا يلزم تخصيصه مرة واحدة بالاشتاعة فيه فغير سديد بما تقدمه فادعهم صدى كل العلم
رح من ان اعتبار تخصيصه مرة واحدة وان كان يتصور منها بحسب اللفظ فان لفظا واحدا وهو التوجه وادى نمودى لفظين
ولكنه لا يتصور بحسب المعنى فان بين الاحاد وكهوى عموما من وجدنا تخصيصهما انما يتصور بان تخصيصهما لا يتصور
ثم بما حدث او بالعكس من عدم تخصيصه مرة بعد اخرى بحسب المعنى وهذا امر فيه شناعة عند ذلك القائل قوله ان شئت
معها ان تعقب بجر العلوم سدا الزام بان ما تقدم من اشتراطها في صفات المعارف مما لا يصلح
فان المفرد المحلى والجميع المحلى والموصولات من اقسام العلم والاشياء المتفقون على ان صفات العلم سقلت عن اقسام
وقد اعني بعض السادات لدفع هذا اليراد بوجوب قول سدا الزام بان معناه انه قد تقرر في علم النحويان توصيف المعارف
للتوضيح غابا لوصافنا مساوية لها غالبا ثم اتفخر على هذا التوجيه وقال في نشاطه فاعلم ان كل ما لا يصدق حتى يجد لغيرك
ولا ترى كلام المحشى مخوفا بغير الاليراد اقل من هذا فترى بلا مزية فانه قد تقرر في علم النحويان اوصاف المعارف مساوية لها
غالبا بالمعنى الذي هو مراد سدا الزام بان المساواة في الصدق كما لا يخفى على من اتحل بحل الاوصاف نعم ان النحويين قالوا
ان الموصوفات حصص مساوية في نحو تعريف واعلوية وليس المراد الاخصية او المساواة في الصدق صرح بالمرضى
وغيره وتفصيل في التحقيقات لمضيت قوله اى العلم يحصل عند الابصار علم حصولي فقال بفضل بنار الزمان مستديلا
لان لم يصير الذي هو معلوم قد تقرر كونه حصوليا واذا كان معلوم حصوليا كان العلم ايضا حصوليا انتهى وهل هذا الاضحاك
فان حصولي وخصوصي من اقسام العلم والمعلوم فكيف يكون المبصر حصوليا ولو حصل حصولي على المعنى اللغوي فيكون
قوله قد تقرر فترى قوله كفى للاكتشاف قال نعم جداني سدا مقدم المحققين من يرد على صاحب الاشراق بان العلم والمعلوم
في انصوري تتحدان بالذات وبالا اعتبار فاذا عدم معلوم يلزم انعدام العلم مع ان اخصر تشبها بخلافه نعم ان حصل
طريقة انه قابل بعالم المثال في بعض المواضع فنادى المحسوس حاضرا عند المحسوس المذكور يكون الاكتشاف بحسب وجوده
اخبار في المبصر فاذا بطل ذلك يخفى مثال له من غير انطباع في الذهن وانفا في فيه وهو متحد مع الاول بالذات
بل بحسب الشخص المعطر الدقيق ولما لم يحله العقل المتوسط فنقول انه متحد بالذات بان بحسب الشخص وهذا الشخص مع التباين الذي
له مناسبة بالاول بهما بصير كاشفا لاول انتهى بالفاظه وحاصل ما على ما ينادى عليه بهر كلامه ان العلم الابصار
الذي يحقق حال الاحساس بتغيره ولكن لا يعدم العلم مطلقا بقاار المناسبة بين ما في عالم المثال وبين المحسوس
وليس في هذا الكلام شائبة انه لا يتغير علم المبصرات بانتهار انصوري انما هو بوجوده في ذلك العالم وهم من فضل غير
الاليراد في محل المذكور واصناف من عند نفسه بعد قول المقدم واما مقارنت فيه فلا يتغير علم المبصرات بانتهار انصوري
انما هو بوجوده في ذلك العالم ثم تعقبه بقوله ولا يخفى انه لا يظهر من هذا الكلام ان المبصرين تعلمهم في انهم لا يوجد
في عالم المثال ويكره ان العلم المتعلق به ابصار ما عند صاحب الاشراق كما يملك عليه قوله فلا يتغير علم المبصرات ان نخرج
ان صاحب الاشراق لا يقول بكون العلم المتعلق بالاشياء الموجودة في عالم المثال ابصارا بطلا فاعلم ان

والمعنى والاختصاص مرة واحدة فهو ليس شىء في ذاته سدا لاداءه اصله سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى
لا يلزم تخصيصه بعد اخرى بل لا يلزم تخصيصه مرة واحدة بالاشتاعة فيه فغير سديد بما تقدمه فادعهم صدى كل العلم
رح من ان اعتبار تخصيصه مرة واحدة وان كان يتصور منها بحسب اللفظ فان لفظا واحدا وهو التوجه وادى نمودى لفظين
ولكنه لا يتصور بحسب المعنى فان بين الاحاد وكهوى عموما من وجدنا تخصيصهما انما يتصور بان تخصيصهما لا يتصور
ثم بما حدث او بالعكس من عدم تخصيصه مرة بعد اخرى بحسب المعنى وهذا امر فيه شناعة عند ذلك القائل قوله ان شئت
معها ان تعقب بجر العلوم سدا الزام بان ما تقدم من اشتراطها في صفات المعارف مما لا يصلح
فان المفرد المحلى والجميع المحلى والموصولات من اقسام العلم والاشياء المتفقون على ان صفات العلم سقلت عن اقسام
وقد اعني بعض السادات لدفع هذا اليراد بوجوب قول سدا الزام بان معناه انه قد تقرر في علم النحويان توصيف المعارف
للتوضيح غابا لوصافنا مساوية لها غالبا ثم اتفخر على هذا التوجيه وقال في نشاطه فاعلم ان كل ما لا يصدق حتى يجد لغيرك
ولا ترى كلام المحشى مخوفا بغير الاليراد اقل من هذا فترى بلا مزية فانه قد تقرر في علم النحويان اوصاف المعارف مساوية لها
غالبا بالمعنى الذي هو مراد سدا الزام بان المساواة في الصدق كما لا يخفى على من اتحل بحل الاوصاف نعم ان النحويين قالوا
ان الموصوفات حصص مساوية في نحو تعريف واعلوية وليس المراد الاخصية او المساواة في الصدق صرح بالمرضى
وغيره وتفصيل في التحقيقات لمضيت قوله اى العلم يحصل عند الابصار علم حصولي فقال بفضل بنار الزمان مستديلا
لان لم يصير الذي هو معلوم قد تقرر كونه حصوليا واذا كان معلوم حصوليا كان العلم ايضا حصوليا انتهى وهل هذا الاضحاك
فان حصولي وخصوصي من اقسام العلم والمعلوم فكيف يكون المبصر حصوليا ولو حصل حصولي على المعنى اللغوي فيكون
قوله قد تقرر فترى قوله كفى للاكتشاف قال نعم جداني سدا مقدم المحققين من يرد على صاحب الاشراق بان العلم والمعلوم
في انصوري تتحدان بالذات وبالا اعتبار فاذا عدم معلوم يلزم انعدام العلم مع ان اخصر تشبها بخلافه نعم ان حصل
طريقة انه قابل بعالم المثال في بعض المواضع فنادى المحسوس حاضرا عند المحسوس المذكور يكون الاكتشاف بحسب وجوده
اخبار في المبصر فاذا بطل ذلك يخفى مثال له من غير انطباع في الذهن وانفا في فيه وهو متحد مع الاول بالذات
بل بحسب الشخص المعطر الدقيق ولما لم يحله العقل المتوسط فنقول انه متحد بالذات بان بحسب الشخص وهذا الشخص مع التباين الذي
له مناسبة بالاول بهما بصير كاشفا لاول انتهى بالفاظه وحاصل ما على ما ينادى عليه بهر كلامه ان العلم الابصار
الذي يحقق حال الاحساس بتغيره ولكن لا يعدم العلم مطلقا بقاار المناسبة بين ما في عالم المثال وبين المحسوس
وليس في هذا الكلام شائبة انه لا يتغير علم المبصرات بانتهار انصوري انما هو بوجوده في ذلك العالم وهم من فضل غير
الاليراد في محل المذكور واصناف من عند نفسه بعد قول المقدم واما مقارنت فيه فلا يتغير علم المبصرات بانتهار انصوري

المحشى من هذا ولا وجه للاختصاص خبر يحصل صورة خبري آخر يحصل صورة خبري آخر وهذا الظاهر جدا لا يتحقق وفيه ان يحصل العلم
بما كان اختصاص خبر يحصل صورة خبري آخر يحصل صورة خبري آخر بل صرف عنان العناية الى دفع التحقير بالادلة
بان يحصل صورة خبري في خبره وصورة خبري آخر في خبر آخر وهذا الحصول اما بالاتفاق او بسبب مناسبة ما او باقتضاب
سابق وليس في كلامه عوى الاختصاص وهو سلم فنقول ان قدس سره ليس بغافل عن هذا الصنيع فلا بد ان عليه ان يرى ان كيف لم يل
في الحديث يمكن ان يتكلف وكيف يات في المنتهى بالتالي يقول فتا في فانه موصوفه قال في قوله ليس العلم زائدا على هذا القدر اعلم ان لما كان التوهم
ان يتوهم تقرير النقص ان يقوم كذا وعلما خبري بما هو خبري فلا يلزم اجتماع التمثلين فارد المحشى دفعه بقوله ولا يصح في انكار
علم الخبري بما هو خبري ان يثبت من هذا القول الى قوله ومكتف بالملوح ان عينيه في الذهن الا ان يحصل الخبري بما
خبري في الذهن يقتضيه ما استدركه على حصول الاشياء بانفسها في الذهن ولا ريب ان هذا الثابت لا يدفع التوهم
من الا اذا ثبت ان هذا الحصول هو العلم وليس العلم اخر فلذا قال المحشى وليس العلم زائدا على هذا القدر واذا وحيث في
يعرف ان هذه المقدمة لها دخل تام في هذا المقام فلا بد ما قيل من ان هذه المقدمة لغو لا طائل تحتها في هذا المقام
ما لا يخفى على المتأمل انتهى قوله فاسلان قوله هي العلم ان لا يخلو تحت النقل حتى يكون الجواب خلاف قانون المناظر
ويمكن ان يقال انما لو سلمنا ان ذلك القول اخل تحت النقل فاجواب ايضا على قانون المناظر وهو بهم فاسد فان منع
الثبوت وان لم توجه على النقل من حيث هو نقل لكننا توجه على المنقول كذا قيل وما قيل من ان المنوع الثبوتية تتوجه على
المنقول عنه فموجب العلم ان المنقول عنه انا نقه او كتاب لما نحن نتوجه المنوع الثبوتية عليها قال السيد الزاهد في حاشيته
في هذا الطريق قال بعض بنا الزمان هي الاسئلة والاجوبة التي اوردتها المحشى بقوله وفيه نظر ان قول هذا التفسير للفقهاء
ناش عن دقة نظره وما ذهب اليه احد من المدققين بل هي كيف اجتزأ على تفسير الدقائق التي يوجب الحق الدواني بوجوه بالغة
بالاسئلة والاجوبة التي اوردتها السيد الزاهد فتدبر قوله يلزم امر استحالة بين وهو لزوم ادراكات غير متناهية لازمة ومضاه
غير متناهية فان الحكم في الشئ الاول لا في الشئ الثاني انما ياتي الى ما قال الحق الدواني الاول في الشئ الاول ان
يقال فينبغي الى ادراك وجوده في المكان للنفس ادراكات غير متناهية فما قيل ان على طرقة بعض المحققين على تقدير عدم ثبوت
المدعى يلزم استحالة بين وهو لزوم ادراكات غير متناهية واصفا غير متناهية فلا تضع ليه قوله ثم اني بصيغة البعض
التكلم في حاشيته حاشية على ما نقل بعض النحارير في فهمان بصيغة الماضي الماضى المعلوم وصمير وعادة الاستاذ فقد
خالف اليه على ما به قوله اخر فان الاستاذ ما في تقريره حتى يكون هذا تقرير آخر قوله وقريب منه ما افاد بنفسه في
الاستاذ كذا في حاشية حاشية على ما نقل بعض النحارير ومن فهم ان ضمير يعود الى معاصر الاستاذ فقد خالف المنهية
على ما به لفظ افاد فان المحشى في هذه الحاشية بصدد مقولات معاصر الاستاذ وعنون عنه في موضع لفظ افاد
منه كيف يجوز ان المحشى عنون عن افادة معاصر الاستاذ بلفظ افاد وهو عن افاد الاستاذ بلفظ التثبت بر قوله بهذا
في مقدمته المنوعة ان غرض السيد الزاهد من جعل هذه الاجابات المقدمة المنوعة بحسب هذا هو ان يكون جعلها لادبنا
ولبعدد وتماثما او في الحق الدواني من ان هذه المقدمة هي لطلاب العلم بدور وان لم يعرف هذه المقدمة بل المقصود فانها

حاشية
السيد
الزاهد
في
حاشيته
على
الاستاذ

لا تفتت الا لا اعلم من وجوده اشئ الزايل وجوده محضه من كونه سلبا تابعا لمقصودها ما هو وجوده وجوده محضه ولا
 انك متزافا في ان هذه المقدمه لم تفت اصلا كيف يطلح جوي ظهور بطلانها كما وقع من المحقق الذي في فاقا بل بعض
 نظري كلام المحقق في الظاهر من غير الشرح من هذا القول ليس اثبات المقدمه المنعنه ولا ان مشهوره عدم تحقق السلب
 الا بالثبوت كات في اثبات المقصود بل الغرض منه ابطال جوي ظهور بطلان المقدمه المشهوره كما وقع من المحقق
 الذي في انتهى لا ينبغي ان يفتت السلبه قوله لانها نزلت لا ريب ان ما ذكر صاحب المطارحات يدل على الاجابة
 اعني وجودية جميع الادراكات فان خصوصية علم دون علم في كونه رائدا لغاية على ما قدمه من فصلان المحقق واما ما اورد عليه من
 ان دليله لا يدل الا على ان الادراك ليس عدما محضا سواء كان عدما تابعا او وجوديا محضا فلا يحصل المقصود ويكون الادراك
 وجوديا محضا فيد لا يقع في دلالة تفسيره على الاجاب الكلي لان هذا لما يرد وادخل كل تقدير سوار دل على الاجاب الكلي
 او على الاجاب الجزئي فلا تفتت الى ما قال بعض نظري كلام المحقق في دلالة ما ذكر صاحب المطارحات على الاجاب الكلي
 اعني وجودية جميع الادراكات في خبرنا اذ قد عرفت ان غاية الزعم من دليله ان الادراك ليس عدما محضا و
 اما انه ليس عدما تابعا ايضا حتى يلزم كونه وجوديا محضا فلا يلزم اصلا قال السيد الزاهد في حاشية احيائية بلان
 ثبت توافق الخ وجه التعريف انه ما اقيم عليه برهان واما حكم الجمع الى الوجدان بهذا التوافق فما لا يفيد في محل المناظرة
 انهم فما قال بعض المتأخرين لا يطر لهذا التعريف وجه غير سديد وقال رفيع العلماء في وجه التعريف من ان الادراكات
 مختلفة في النوع فالمانع من جواز اشتقاقها في الوجودية والعدمية وتعبه بعض النظر بانه لا يمكن الاختلاف النوعي الا
 بعد الاتفاق في الجنس مرجح لا يفتت لكون بعض الادراكات وجودية وبعضها عدمية اقول هذا ليس بشئ فانه وان تفتت
 الادراكات في ايجز لكس تحمل ان يكون وجودية بعضها وعدمية بعضها باختلاف الفصول تدبر قوله لا يوجب عدم كونها
 الخ اورد عليه بعض النظر بان ما لا يمكن ممتازا بنفسه بل بالملكة يكون امره انتر احياء وجوده ونفسه ولا وجوده ولا نشأ
 الاشرع فلا يكون فشتار لا يفتت بالغير الا يعني ان نشأه انتر احياء فشتار لا يفتت بالغير ولا يكون فشتار لا يفتت بالغير
 ان هذا منه على انه لا يكون لانتزاع احكام سواس احكام نشأه وهذا مرش على ذلك الشا في مواضع عديدة
 من كتابه ولا برهان عليه وقد مر في ما يتعلق بهذا المقام قوله حكتم استخانة التسلسل الخ تحقيق المقام ان نفس المتأخر
 اوقد منه على الثاني فاما ان يكون تعلقا بالبدان ازليا كما هو ذهب لقائلين بالنسوخ اولا وعلى الثاني فان
 تكون قبل التعلق بالبدن شاعرة بغير ذاتها وصفاتها اولا فلهذا اربعة شقوق فعل الاول تحيل التسلسل في التصور
 على تقدير نظره بها لان الزمان المتناهي كيف يكون سيارا للغير المتناهي وعلى الثاني لا يتم هذه الاستحالة لعدم
 وجود نفس كذا زمان ادراكها فانها قبل كل بدن كانت تدرك بنفسه بدن وكذا على الثالث واما على الرابع فيتم ذلك
 الاستحالة لان الزمان وجوده نفسا بان كان غير متناه لكن زمان ادراكها متناه فانه ميتا ادراك النفس من حين
 تعلقه بالبدن فما قيل من ان القول بان استخانة التسلسل لا يتأتى اذ قيل بقدم النفس قدم تعلقها ايضا كما
 هو ذهب لقائلين بالنسوخ فيقال فلا تحيل شل هذا تخيال قوله كماله عدم عدم قدم قبل القدم الاول

٢
 س
 بولانا
 زيب
 الدين
 موصوف

مضاف الى العدم الثاني الموصوف بالقديم والمزاد بالعدم القديم العدم السابق وبالعدم الاول المضاف العدم
اللاحق والعدم السابق فيكون هذا مستلزما لا يكون العدم اللاحق انتفاء للعدم السابق وما قبله من ان لا معنى لمكون العدم
اللاحق انتفاء للعدم السابق اصلا اذ انتفاء العدم السابق لا يكون الا بالوجود ولا بالعدم ولا بالزم ان انتفاء القديم
فيه ان هذا الوجود كان هو العدم اللاحق للعدم السابق الا ترى الى اكمال الحشي فيما سياتي من ان اذا فرضنا ان زيد معدوم
ثم وجد ثم عدم فيصدق الاول زيد معدوم وثانيا لا معدوم والثالث ليس بالمعدوم فخصا انشا عدم الى آخره اقل قوله ولا يطلب
الحشر العقلي من ان زوال الحشي عبارة عن رفعه انما هو معنى رفع الحشي بعد تحققه كما مر من ان الحشي هو
ولا استحالة في تعدد الرفع انما هو معنى بل لكل حادث رضان خاصان سابق وملاحج فلا يلزم على تقدير تعدد
الزوال للزوال الواحد عدم بقا الحشر العقلي بين الحشي ونقيضه ضرورة ان الزوال ليس بنقيض الوجود وان كان رفعه
ولا ان يكون الحشي واحد نقيضان ففيه اما اولافان قوله بل لكل حادث رضان خاصان سابق ولاحق يتنا في
منه من ان الرفع انما هو معنى رفع الحشي بعد تحققه واما ثانيا فبان قوله ضرورة ان الزوال هو غير مسلم اما مع ان
الحشي نقيضه فاما في الزوال رفع للزوال كونه ليس نقيضا واما ثانيا فبان يلزم قطعا على تقدير وقوعه في الزوال
ان يكون الحشي واحد نقيضان ويطلب الحشر العقلي بين الحشي ونقيضه تحقق الثالث فقوله ولا ان يكون الحشي ممنوع
قال السيد الزاهد في المنتهى لان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشرين عشرين انتهت
كذلك اوجبت في نسخ احكام شيعة الزائدة المتداولة وخيارها جمهور حشيو شراهما وسلكوا في ميدان تحقيقها كما
ونقل بعض السادات عبارة المنتهى بهذا لان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وعشرين عشرين وكذا عشرين
عشرات انتهى وقال في تحقيقها ان عشرين بالتارة المطولة صيغة المتكلم من العشرين ويكون عشرين منصوبا لها في
عشرين عشرين جعلت العشرات عشرة واحدة اي مائة وخمسة ان المحمول ليس معنى المحمول لا متاع محلي
المحمل من الحشي وثانيا فثبت العمل العرضي وكذا العشرات وقت تمييز العشرة في قوله عشرة عشرين كالرجل
عشرة رجال من الذين ان العدد محمول على تمييزه الذي هو معدوم وحلا عنينا وانت لا يذهب عليك ان هذا
على كون الحشي مصداق لبعده كرون ولم يخبر في الكتب المحاضرة وقال بعض النقاد ان قوله عشرين من عشرة
وقوله عشرين عشرين بارفع فاعلم في قوله عشرين عشرين ان نصف عشرات العشرة يعني في شدة وهما كما يقال عشرين
الرجال يعني في شدة مرد وان انت لا يذهب عليك ان هذا يعني على كون الحشر مصداق لبعده كرون ولم يخبر
في كتب المنتهى المحاضرة وما قال من السيد الزاهد ليس من شمار العشرة يعني ليس هو متوجها الى احوال النقص
بل هي متوجهة الى دقائق المحولات فلا يبعد وقوع هذا المقصد في كلامه فوجب فان السيد الزاهد ليس يخبر
الا بظاهره وليس بالمصادرة ولا دخل في هذا التفصاح فان التفصاح او خروجه من الكلام بالعبارة هي كقولهم بصرف
والنحو بالانفلا الموصوفة العربية اخر قد بر قوله وبانه يمكن تصور عشرة مع العشرة من امور وعليه بان هذا
انما يتم لو كان ذلك التصور تصورا بالكنة وهذا ممنوع واجيب عنه بان الحشر هو متوجه الى كونه لا متراعى

الحشي
القديم
الوجود
جدة الزاهد

المنتهى
الشيخ
الشيخ
الشيخ

ليس لما حصل في الذهن وقيل عليه فيه ما فيه أقول لم يعلم ما ذكره أو بقوله في ما فيه المقدمتان اللتان في قولكم
فالأولى منهما ما اقترنا الخشي حيث قال سابقا أن الحق أن العدد من الأعداد لا شرعية والثانية منهما ما اتفق عليه
قوله سوارزان تقوم ما بالكل على سبيل المبدأين في أقاديج العلوم روح الأولى في الشق الثاني أن ليقال أن
تركيب من الكل بدلا يلزم استغناء الشئ عن الذاتي وان تركيب عن الكل على سبيل الاجتماع لم يبق حقيقة استه
بل يزيد عليها وقبل الجمع به الأولى انه على غير المقدر لا يكون الاستحالة في كلا الترتيبين واحدا بل بطل كل واحد
منها بوجه على حق أقول المترديد يشعر بأنه في الشق الثاني من الترتيب لا يلزم استحالة الشق الأول مع انه ليس كذلك
تحليف يكون ما قاله في نعم كان الأولى أن يقول وان تركيب عن الكل على سبيل الاجتماع لزوم الاستغناء و
ايضا لم يبق الخ قوله حيثية متعديته الخ اعلم انه اقاديج العلوم ان الوجودات الكثيرة لم تكن حقيقة واحدة متفرقة
مغايرة للاحاد وبعد عرض الحقيقة قد تقرر حقيقة عدوية واحدة وأورد عليه ان الوحدات قبل عرض الحقيقة ان
تكون حقيقة عدوية تحت الحاجة الى عروض الحقيقة ولا فيكون كون الوحدات حقيقة عدوية من مقوله الكم بسبب
الامر الخارج وهو الحقيقة فيلزم الجمولية الذاتية وقيل في توجب كلام بجهل علوم ان حصل كلامه ان ذاتيات العدد
الوحدات من حيث انها معرضة للهئية الاجتماعية فبعد تحقق الحقيقة الاجتماعية يصير مجموع الوحدات من حيث
كونها معرضة للهئية عدد كما يقال قطعات الخشب من حيث عروض الحقيقة سرير فلا يزيد ذاتيات العدد على
الوحدات ولا يلزم الجمولية الذاتية غاية الامر ان يكون العدد عبارة عن الوحدات المعرضة للهئية وهذا نظر ان كل
وحدة وحده وكل الوحدات بلا عرض للهئية وان لم تكن كما لكن مجموع الوحدات المعرضة للهئية الوحدانية ليست
كبقابل كم ضرورة انه قابل للساواة والمفاوئة لذاته فهو مستخرج تحت الكم بالذات انتهى أقول فيه اما أولا فبان قوله
ذاتيات العدد والوحدات من حيث انها معرضة للهئية الاجتماعية مع انه يخالف قولنا اللاحق غاية الامر ان يكون
العدد عبارة عن الوحدات المعرضة للهئية غير مطابق للواقع فان الوحدات من حيث انها معرضة للهئية الاجتماعية
هو على تقدير عروض الحقيقة لا انها ذاتيات العدد وهذا كما يقال ان قطعات الخشب من حيث عروض الحقيقة
سرير لا انها من حيث عروض الحقيقة ذاتيات سرير ذاتيات بان قوله ولا يلزم الجمولية الذاتية ثم فان ذاتيات
العدد لما لم تزد على الوحدات كما اعترف به بفقول ان العدد ليس عبارة عن كل وحدة وحده ولا عن الوحدات
الكثيرة من حيث انها كثيرة بل عن الوحدات من حيث عروض الحقيقة فقبل عرضها لم يكن تلك الوحدات عددا وهذا
الكم ولما عرضت تلك الحقيقة الوحدات ولو خطت معهما من غير ان تدخل الحقيقة في قوام العدد صارت الوحدات عددا
من بقوله الكم بالذات بسبب هذا اللطاف والجزء من هذا الجمولية الذاتية قوله اي بعد القول الخ فيقيد في النصوص
انما هو استلزام دخول الوحدات الحقيقة دخولها مع الحقيقة لاستلزام دخول المجموعات الحقيقة دخولها مع الحقيقة
وعلمكم ناليتي على الاندخال المجموعات الحقيقة حاصله من الوحدات انتمثل لا دخول سائر المجموعات فيه وما قيل
في الخواص من ان المجموعات انتمثل احصاءه من الوحدات انتمثل بمنزلة الواحد بالنسبة الى المجموعات التي هي

في قوله
في قوله
في قوله

فوقها انما يستلزم دخول المجموع ما في المتن من فوقها فثبت ان هذا لا ينفي عن مجموع فان المجموعات الثلثة والاربعة
 من مجموعات الثلث وان كانت بمسئلة الواحد بالنسبة الى المجموعات التي من فوقها لكنها ليست وحدات
 في نفس ذاتها بل هي مجموعات من مجموعات المجموعات فثبت ان قولنا لا المجموع بما يتقوم به مجموع حقيقة لكنه
 كما لم يوسل له وصول الى ان العلم ان الاربعة التي يتقوم بها الحقيقة الجنسية للمجموعات ثلثان المصنوع والمصنوع حقيقة ثم ينفذ
 تقوم كجانب لا بد من رفع الاربعة ثم لا بد من الحصول والقسمان رفع الاربعة المصنوع وهو الحصول المصنوع ورفع الاربعة
 الشخصية الحصول الشخصي فثبت ان الحصول المصنوع يبراد جزئ ثلث اي المصنوع النوعية فلهذا اجزاء ثلثة وعندما تحصل
 الشخصية يبراد جزئ رابع اي بقية الشخصية للشخص اجزاء اربعة ولذا قال المحشي فيا سيأتي واما الثانية اي الاجزاء التي
 بها يتقوم ويحصل حقيقة الكلية فلا تجوز الاربعة عند احدى اي وان كانت لا تجوز عن ثلثة عند القائلين لعدم
 جنة بية المصنوع الشخصية للشخص فثبت ان المصنوع الشخصية فلا يتجوز سقافة اذا المصنوع الشخصية لا تصح كقولنا
 تقوم حقيقة الجسم الى الآن وما قيل ان المراد به المصنوع الشخصية فلا يتجوز سقافة اذا المصنوع الشخصية لا تصح كقولنا
 بقية حقيقة الجسم بل هي من العوارض كما لا يخفى على من له ادلة فيهم انتهى فثبت على انفسه عن قول المحشي
 ويحصل كما لا يخفى على من له ادلة فيهم فاقدم وقد استراح اقدم من تحرير هذه العجالة سنة الثمانين بعد الالف لثنا
 سنين بحمد رسول الله تعالى عليه وعلى آله صلوات ربك برقبتي في بلدة حيدرآباد صاها المدة عن شهر ولفساد

خاتمة الطبع

الحمد لله والمنه الى ابن عمالة نافعة كاشف غوامض حاشية غلام محبي متعلقة بميزان رساله سبهي
 هداية الودني الى اوان المدي تصنيف فاضل المعنى مولوي محمد عبيد المحي حفظه الله من
 تبارخ غرة ذي الحجة الحرام سنة الهجرى تبصير وتبيين ضعف الجهاد له باعبيد محمد يعقوب
 بمطبع فضل المطابع بنج العلم واقع دار العلم ودار الفهم في محل منجملات دار الحكومت
 بلدة كهنه حاليه بطبرك در بر كفته بطبع طبابع بارك بينان ابن كاوول
 خواطر كفته سنجان ميزان فكر ساگر ديداميد كه اگر جاسي خيز
 اشكال الفاظ وحروف نبط آدخو واثبات حساب
 تصويره مصنف و مصحح را از شيخ
 مفعول از يد و بدعا خيزان
 آريه

